



An Economic Study of Some Indicators of Agricultural Investment Spending and Agricultural Credit in The Libyan Economy During The Period (1990-2010)

دراسة اقتصادية لبعض مؤشرات الإنفاق الاستثماري الزراعي والائتمان الزراعي في
المقصد الليبي

Abdelali .B. El-Dayikh, Shareef Ghayth Hashim, Abdulnasir
Mohammed Saeid, Jamila Kareem Ali
Dept. of Agricultural Economics, Faculty of Agriculture, Omar Al-Mukhtar University

DOI: 10.21608/jalexu.2021.90841.1000



Article Information

Received: August 15th
2021

Revised: August 16th 2021

Accepted: September 8th
2021

Published: September 20th
2021

Arabic Summary: The research aimed to study some indicators of agricultural investment spending and agricultural credit in the Libyan economy. The results from our research shows that : (1) The agricultural investment coefficient was less than one throughout the study period, which indicates the efficiency of agricultural investment in the agricultural sector over time, where it decreased from about 0.393 during 1990 to about 0.093 in 2010, with an annual average of 0.113. (2) The decline in the agricultural employment coefficient from about 0.99 dinars / agricultural worker in 1990 to about 0.19 dinars / agricultural worker in 2010, with an annual average of about 1.14. (3) The productivity coefficient of agricultural investment is greater than one, which indicates the existence of efficiency in investments directed to the agricultural sector during the study period. (4) The productivity coefficient of agricultural labor increased from about 2.55 dinars in 1990 to about 21.09 dinars in 2010, with an annual average of about 10.54 dinars. (5) The capital intensification coefficient increased from about 1 dinars in 1990 to about 1.96 dinars in 2010, with an annual average of about 1.01 dinars. (6) An increase in the value of the agricultural settlement coefficient from about 11.63 during 1990 to about 11.88 in 2010, with an annual average of about 4.54, as the value of agricultural settlement exceeded one, reflecting the decline in the economic efficiency of the agricultural sector and its contribution to the gross domestic product. (7) Agricultural investment spending ranged between 217.8 million dinars in 1990, which represented 31.03% of the total investment spending, and decreased to about 127 million dinars in 2010, which represents 1.66% of the total investment spending, which represents an annual average of about 117.66 million dinars. (8) Total agricultural loans amounted to about 1170.15 million dinars during the study period, with an annual average of about 58.25 million dinars. (9) The value of short-term loans increased from about 7.5 million dinars in 1990 to about 23.1 million dinars in 2010, with an annual average of about 14.76 million dinars, and their total was about 310 million dinars during the study period. (10) The value of medium-term loans increased from about 4.8 million dinars in 1990 to about 10.2 million dinars in 2010, with an annual average of about 26.5 million dinars, and they totaled about 556.5 million dinars during the study period. (11) The value of long-term loans decreased from about 6.8 million dinars in 1990 to about 0.7 million dinars, with an average of about 16.99 million dinars during the study period.

وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 1.14. (3) معامل إنتاجية الاستثمار الزراعي أكبر من الواحد الصحيح مما يشير إلى وجود كفاءة في الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي خلال فترة الدراسة. (4) معامل إنتاجية العمالة الزراعية زاد من حوالي 2.55 ديناراً عام 1990 إلى حوالي 21.09 ديناراً عام 2010 وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 10.54 دينار. (5) معامل التكثيف الرأسمالي زاد من حوالي 1 ديناراً عام 1990 إلى حوالي 1.96 ديناراً عام 2010 بمتوسط سنوي بلغ حوالي 1.01 ديناراً. (6) تزايد قيمة معامل التوطن الزراعي من حوالي 11.63 خلال عام 1990 إلى حوالي

المخلص: استهدف البحث دراسة بعض مؤشرات الإنفاق الاستثماري الزراعي والائتمان الزراعي في المقصد الليبي، وقد أوضحت نتائج البحث ما يلي: (1) معامل الاستثمار الزراعي كان أقل من الواحد الصحيح طول فترة الدراسة مما يدل على كفاءة الاستثمار الزراعي في القطاع الزراعي مع الزمن، حيث تناقص من حوالي 0.393 خلال عام 1990 إلى حوالي 0.093 عام 2010 وبمتوسط سنوي بلغ 0.113. (2) انخفاض معامل التوظيف الزراعي من حوالي 99.0 دينار / عامل زراعي عام 1990 إلى حوالي 0.19 دينار / عامل زراعي عام 2010

11.88 عام 2010 وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 4.54 حيث أن قيمة التوطن الزراعي تجاوزت الواحد الصحيح مما يعكس انخفاض الكفاءة الاقتصادية للقطاع الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي. (7) الإنفاق الاستثماري الزراعي تراوح بين 217.8 مليون دينار عام 1990 وهو ما يمثل 31.03% من الإنفاق الاستثماري الإجمالي، وانخفض إلى حوالي 127 مليون دينار عام 2010 وهو ما يمثل 1.66% من الإنفاق الاستثماري الإجمالي وهو ما يُمثل بمتوسط سنوي بلغ حوالي 117.66 مليون دينار. (8) مجموع القروض الزراعية بلغ حوالي 1170.15 مليون دينار خلال فترة الدراسة وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 58.25 مليون دينار. (9) قيمة القروض قصيرة الأجل قد زادت من حوالي 7.5

وفي ضوء النتائج المتحصل عليها فإن البحث يوصي بالآتي:

تركز حوالي 80% من سكان ليبيا قبل اكتشاف النفط في بدايات النصف الثاني من القرن العشرين في المناطق الريفية حيث كانت الزراعة هي الحرفة الرئيسية لغالبية السكان. واعتمدت الزراعة على كميات الأمطار لإنتاج المحاصيل الرئيسية مثل القمح والشعير، بالإضافة إلى حرفة الرعي وتربية المواشي وبعض الصناعات التقليدية والحرفية القائمة على الأنتجة الثانوية الزراعية. ومثلت العمالة الزراعية حوالي 70% من اليد العاملة التي تعمل بشكل موسمي وكان الإنتاج متذبذب من سنة لأخرى حسب هطول الأمطار مما أدى إلى انخفاض الإنتاجية لعدم وجود وسائل تقنية حديثة وقلة الخبرات الفنية والإدارة الزراعية (بوعروشة، 2013). وكان لاكتشاف النفط تأثير سلبي على القطاع الزراعي في ليبيا، حيث أدت زيادة الدخل إلى زيادة الطلب على المواد الاستهلاكية في صورتها النهائية وحيث أنه لا وجود لصناعات قائمة توفى بالاحتياجات التي تطورت، أصبح المستهلك الليبي مرتبط بالإنستيراد من السوق العالمي للحصول على متطلباته المختلفة. ويُعد الاستثمار الزراعي أحد الركائز الهامة في عملية تطوير القطاع الزراعي وزيادة كلاً من الإنتاج والدخل الزراعي، كما أنه يساهم بشكل كبير في رفع كفاءة الإنتاج من خلال توفير عناصر ومستلزمات الإنتاج الحديثة وذات الكفاءة الإنتاجية وتدريب وتطوير العمالة الزراعية، إذا ما تم الإنفاق الاستثماري وفق خطط وسياسات اقتصادية رشيدة ذات أهداف وفترات زمنية محددة.

1- العمل على تحقيق توازن في الميزان التجاري السلعي الزراعي بما يكفل إنتاج الغذاء على الأقل محلياً.

2- العمل على زيادة حجم الإنفاق الاستثماري في القطاع الزراعي من خلال تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي وتوفير التسهيلات اللازمة لذلك.

3- العمل على تطوير وتدريب وتأهيل العاملين في القطاع الزراعي في المجال التقني (التكنولوجي) والعمل على إنتاج السلع الزراعية في صورتها النهائية المصنعة للاستهلاك المحلي أو التصدير للخارج في صورة تجارة خارجية إيجابية ينتج من ذلك تحقيق فرص عمل جديدة ومتطورة.

4- الاستمرار في إنتاج الطاقة (بتروكيمياويات وغاز) وتصديرها في صورتها النهائية وليس في صورة مواد خام، والاستفادة من عامل الزمن في استثمارها وتكوين بنية أساسية متينة حتى تتحول ليبيا من التنمية التحفيزية المستمرة إلى حالة النمو الاقتصادي وبالتالي زيادة دور التجارة الخارجية الإيجابية.

5- العمل على أن يكون كل دينار يستثمر في القطاع الزراعي وفقاً لتكلفة الفرصة البديلة يُدر عائد صافى مجزى وليس كما يوضح المؤشر بأن حجم الإنفاق الاستثماري يتجاوز حجم الناتج المحلي الزراعي والذي يعكس ضعف الكفاءة الاقتصادية للقطاع الزراعي.

6- تشجيع العاملين بالقطاع الزراعي للتمسك بهذا القطاع الهام بتقديم الدعم المادي في صورة قروض نقدية كافية وعينية في صورة مستلزمات إنتاج من مصادرها مباشرة، وكذلك البنية التحتية للمزرعة و المسكن والحظيرة والورش ومطاحن الحبوب والأعلاف في كل مزرعة أو في كل تجمع منطقة مزارع حتى تزداد الإنتاجية وبالتالي يستطيع المنتج تسديد القروض بأنواعها وايضاً يحقق فائض في الإنتاج لتحقيق تجارة محلية وخارجية ناجحة.

المقدمة ومشكلة البحث:-

وعلى الرغم من أن ليبيا من الدول المنتجة للطاقة النفطية منذ مطلع ستينيات القرن الماضي أي أنه يتوفر لديها موارد رأسمالية كبيرة يمكن استثمارها في القطاعات المنتجة كالقطاع الزراعي والتخطيط الاقتصادي المناسب لغرض تأسيس بنية تحتية قوية لإنتاج السلع والخدمات التي تمتلك فيها ميزة تنافسية وتحقيق دور التجارة المحلية و الخارجية الإيجابية، وعلى الرغم من أن قطاع الزراعة في ليبيا حظي بنصيب كبير من الاستثمارات الوطنية، إلا أنه لازالت حتى الآن ليبيا دولة ريعية تعتمد على الخارج في توفير غذائها، وتصدر معظم سلعها النفطية في صورة مواد خام، وإن أنتجت بعض السلع محلياً فإن حجم المكون الخارجي فيها يكون

النتائج البحثية والمناقشة

مخصصات خطط التنمية الاقتصادية الزراعية .

يبين الجدول (1) ان قطاع الزراعة حظى بنصيب كبير من الاستثمارات الوطنية في خطط التحول التي اتبعتها الدولة ففي الخطة الثلاثية للتنمية في (1973-1975) كان إجمالي المخصص للتنمية الهيكل الاقتصادي حوالي 2585.9 مليون دينار خُصص مئة حوالي 416 مليون دينار لقطاع الزراعة بأهمية نسبية بلغت حوالي 16.1% من جملة المخصص للخطة، وفي الخطة الخمسية التالية للتنمية خلال الفترة (1976-1980) ازدادت مخصصات التنمية إلى حوالي 8813.1 مليون دينار خُصص مبلغ حوالي 1817.8 مليون دينار لقطاع الزراعة بأهمية نسبية بلغت حوالي 20.6%، أما الخطة الخمسية خلال الفترة (1981-1985) بلغت جملة المخصصات لخطة التنمية حوالي 18500 مليون دينار والمخصص منها لقطاع الزراعة كان حوالي 3100 مليون دينار بأهمية نسبية بلغت حوالي 16.8 % من إجمالي المخصصات . وكذلك في الخطة الخمسية خلال الفترة (1991-1995) بلغت جملة المخصصات العامة للخطة حوالي 6038 مليون دينار والمخصص منها لقطاع الزراعة بلغ حوالي 3235.9 مليون دينار وبأهمية نسبية قدرت بحوالي 53.6% من إجمالي المخصصات للخطة. ويوضح ذلك الأهمية التي حظى بها قطاع الزراعة في السياسة الاقتصادية للدولة المتمثلة في محاولة إنتاج الغذاء على الأقل محلياً ولم يحدث هذا حتى الآن، ولازال هناك عجز في الميزان التجاري السلعي مع العالم الخارجي .

كبير جداً. ولِعزى ذلك إلى ضعف المؤسسات وعدم كفاءة التخطيط الحكومي وزيادة ظاهرة الفساد المالي والتي هي من خصائص النظام الاقتصادي الحكومي.

أهداف البحث:

- يستهدف البحث بصفة عامة دراسة الأهداف التالية:-
- دراسة قياس كفاءة الاستثمار الزراعي خلال الفترة (1990-2010)
- دراسة تطور الإنفاق الاستثماري في ليبيا خلال الفترة (1990-2010) .
- دراسة تطور الإنفاق الاستثمار الزراعي في ليبيا خلال الفترة (1990-2010)
- دراسة تطور الائتمان في القطاع الزراعي خلال الفترة (1990-2010) .

الطريقة البحثية ومصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة على استخدام أساليب التحليل الإحصائي الوصفي والكمي كالتوسطات والنسب المئوية ومعادلات الاتجاه الزمني العام، بالإضافة إلى بعض المؤشرات الاقتصادية التي أستخدمت في قياس كفاءة الاستثمار الزراعي. كما اعتمدت الدراسة على البيانات الثانوية المنشورة وغير المنشورة التي تصدرها الجهات والمنظمات الرسمية وغير الرسمية وكذلك على المراجع العلمية المتمثلة في الأبحاث والدراسات المتعلقة بمشكلة البحث.

جدول (1) الأهمية النسبية لقطاع الزراعة في مخصصات التنمية بالبنيان الاقتصادي الليبي (بالمليون دينار)

المصدر : جمعت وحسبت من:-

مجلس التخطيط العام - ادارة التخطيط والبرامج- طرابلس -ليبيا - (1986-1998)

فترة الخطة	جملة المخصص للخطة	المخصص للزراعة	% الزراعة للجملة
75-73	2585.9	416.0	16.1
80-75	8813.1	1817.8	20.6
85-81	18500.0	3100.0	16.8
95-91	6038.0	3235.9	53.6
الإجمالي	3593.7.0	8569.7	23.8

امانة اللجنة الشعبية للتخطيط - المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية - طرابلس - اعداد متفرقة .

في قدرتها على زيادة مقدار الاستثمارات الزراعية المتاحة وكذلك توزيعها بين مختلف البرامج التنموية الزراعية وذلك لتحقيق أقصى كفاءة انتاجية ممكنة . وتقاس كفاءة الاستثمار الزراعي من خلال عدة مؤشرات اقتصادية وهي:

$$\text{معامل الاستثمار الزراعي} = \frac{\text{الاستثمار الزراعي}}{\text{الناتج المحلي الزراعي}}$$

قياس كفاءة الاستثمار الزراعي خلال الفترة (1990 -

(2010)

يعتبر الاستثمار في القطاع الزراعي من العوامل التي تؤدي إلى نجاح عملية التنمية الزراعية حيث يساهم

الاستثمار الزراعي في إيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل وبالتالي حل مشكلة البطالة الزراعية , ويتوقف نجاح التنمية الزراعية

معامل إنتاجية الاستثمار الزراعي = $\frac{\text{إجمالي الانتاج الزراعي}}{\text{الاستثمار الزراعي}}$

تبين من تطور معامل إنتاجية الاستثمار الزراعي جدول (2) أنه قد زاد من حوالي 2.54 ديناراً عام 1990 إلى 10.75 ديناراً عام 2010 وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 10.43 دينار , حيث يتضح أن معامل إنتاجية الاستثمار أكبر من الواحد الصحيح مما يشير على وجود كفاءة في الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي خلال فترة الدراسة .

معامل العمالة الزراعية = $\frac{\text{إجمالي الانتاج الزراعي}}{\text{العمالة الزراعية}}$

تبين من تطور معامل إنتاجية العمالة الزراعية جدول (2) أنه زاد من حوالي 2.55 ديناراً عام 1990 إلى حوالي 21.09 ديناراً عام 2010، وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 10.54 دينار , وذلك خلال الفترة (1990-2010) .

معامل التكتيف الرأسمالي الزراعي = $\frac{\text{إجمالي الاستثمار الزراعي}}{\text{الزراعية العمالة}}$

وأوضح من بيانات معامل التكتيف الرأسمالي جدول (2) أنه زاد من حوالي 1.00 ديناراً عام 1990 إلى حوالي 1.96 ديناراً عام 2010 بمتوسط سنوي بلغ حوالي 1.01 دينار خلال الفترة (1990-2010) .

معامل التوطن:

يعبر هذا المعامل عن مدى مساهمة القطاع الزراعي في توليد الناتج المحلي الإجمالي وفقاً للاستثمارات الزراعية من خلال قياس كفاءة الاستثمار الزراعي و يتم حسابة من المعادلة الآتية :

معامل التوطن = $\frac{\text{الاستثمار الزراعي}}{\text{إجمالي الاستثمارات}} / \frac{\text{الناتج المحلي الزراعي}}{\text{إجمالي الناتج المحلي}}$

وباستعراض بيانات معامل الاستثمار الزراعي خلال الفترة (1990-2010) بالجدول (2) وجد أنه تناقص من حوالي 0.393 خلال عام 1990 إلى حوالي 0.093 عام 2010 وحقت متوسط سنوي بلغ 0.113، ويتضح أن معامل الاستثمار كان أقل من الواحد الصحيح طول فترة الدراسة مما يدل على كفاءة الاستثمار الزراعي في القطاع الزراعي مع الزمن وذلك ربما لانخفاض قيمة الاستثمارات اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من الإنتاج الزراعي خلال فترة الدراسة , مما قد يستدعي توفير جميع الظروف والمقومات والعوامل التي تشجع المستثمر المحلي والأجنبي لعمل مشاريع زراعية وخدمية إنتاجية وفيها يتضح دورالتجارة الخارجية من توفيرالتسهيلات والتحويلات وفتح الاعتمادات وشركات الصرافة وحرية التحويل وتوفير العملة بأنواعها

معامل التوظيف الزراعي = $\frac{\text{العمالة الزراعية}}{\text{إجمالي الاستثمار الزراعي}}$

أوضح من تطور معامل التوظيف الزراعي من خلال الجدول (2) أنه انخفض من حوالي 0.99 دينار/ عامل زراعي عام 1990 إلى حوالي 0.19 دينار / عامل زراعي عام 2010 وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 1.41 حيث أنه أصبح يلزم عدد وحدات عمل أقل لإنتاج ما قيمته وحدة واحدة من الناتج المحلي الزراعي وذلك خلال فترة الدراسة , وقد يعزى ذلك إلى التقدم التكنولوجي في القطاع الزراعي ودخول الميكنة الزراعية للقطاع الزراعي أو لعزوف العمالة عن العمل بالقطاع الزراعي مما يستدعي ضرورة العمل على استخدام التكنولوجيا لزيادة الإنتاجية وتوفير مستلزمات الإنتاج وتوفير فرص عمل أخرى نتيجة لإحلال التكنولوجيا سواء بالقطاع الزراعي أو غيره من القطاعات وهذا يحتاج لدور التجارة الخارجية .

جدول (2) المتغيرات الاقتصادية في القطاع الزراعي الليبي بالمليون دينار والألف عامل خلال الفترة (1990-2010)

السنة	معامل الاستثمار الزراعي	معامل التوظيف الزراعي	معامل إنتاجية الاستثمار الزراعي	معامل إنتاجية العامل الزراعي	معامل التكتيف الرسمالي	معامل التوطن
1990	0.393	0.99	2.54	2.55	1.00	11.63
1991	0.235	1.48	4.24	2.86	0.67	3.76
1992	0.155	2.00	6.43	3.22	0.5	3.12
1993	0.104	2.72	9.58	3.53	0.37	1.73
1994	0.102	2.42	9.74	4.02	0.41	2.44
1995	0.101	2.24	9.82	4.38	0.45	2.85
1996	0.067	3.04	14.92	4.91	0.33	0.78
1997	0.087	1.97	11.41	5.78	0.51	1.21
1998	0.094	1.70	10.56	6.19	0.59	1.64
1999	0.068	2.31	14.49	6.28	0.43	0.91
2000	0.067	2.39	14.82	6.2	0.42	1.11
2001	0.089	0.82	11.14	13.51	1.21	1.71
2002	0.098	0.76	10.14	13.35	1.32	3.99
2003	0.105	0.67	9.49	14.18	1.50	4.97
2004	0.079	0.89	12.65	14.13	1.11	2.93
2005	0.095	0.66	10.49	15.91	1.52	5.71
2006	0.087	0.62	11.49	18.46	1.61	5.58
2007	0.078	0.58	12.79	21.9	1.71	5.40
2008	0.093	0.57	10.69	18.74	1.75	10.97
2009	0.092	0.54	10.85	20.15	1.86	10.23
2010	0.093	0.19	10.75	21.09	1.96	11.88
المتوسط	0.1134	1.41	10.43	10.54	1.01	4.50

المصدر: جميلة اكريم علي، دراسة اقتصادية لدور التجارة الخارجية في التنمية الزراعية في ليبيا خلال الفترة (1990-2010)، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة، جامعة عمر المختار، ليبيا، 2016.

يدل انخفاض قيمة معامل التوطن الزراعي عن الواحد الصحيح على وجود كفاءة في الاستثمار الزراعي بينما زيادة هذه القيمة عن الواحد الصحيح يدل على عدم كفاءة الاستثمار الزراعي وأن القطاع الزراعي قد حصل على استثمارات زراعية تجاوزت قيمة الناتج المحلي الزراعي المتولد منه وتبين بيانات الجدول (2) تزايد قيمة معامل التوطن الزراعي من حوالي 11.63 خلال عام 1990 إلى حوالي 4.50 عام 2010 وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 4.50 حيث أن قيمة التوطن الزراعي تجاوزت الواحد الصحيح مما يدل على ان القطاع الزراعي قد حصل على استثمارات زراعية تجاوزت قيمة الناتج المحلي الزراعي ويشير ذلك إلى أن ما يحققه القطاع الزراعي من ناتج محلي أقل مما يحصل عليه من استثمارات مما يعكس انخفاض الكفاءة الاقتصادية للقطاع الزراعي ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (1990-2010)

تطور الانفاق الاستثماري في ليبيا خلال الفترة (1990-2010):

وضعت ليبيا عدة استراتيجيات وخطط للاستفادة من تطور عوائد النفط بهدف تجنب الاقتصاد الوطني الأحادية في مصادر دخله القومي حيث تم إعداد وتنفيذ ثلاثة خطط اقتصادية وهي الخطة

الثلاثية (1973- 1975) والخطة الخماسية الأولى (1973-1980) والخماسية الثانية (1981- 1985) . ولقد كان للقطاع الزراعي نصيب كبير من الاستثمارات الوطنية . وبدراسة تطور الانفاق الاستثماري الإجمالي في ليبيا خلال الفترة (1990-2010) تبين من الجدول (3) أن الإنفاق الاستثماري تراوح بين حوالي 702 مليون دينار عام 11990 وتزايد إلى حوالي 7613.7 مليون دينار عام 2010 . وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 2907.2 مليون دينار . وفي مجال وصف البيانات فقد حسبت معادلات الاتجاه الزمني العام لقيمة الانفاق الاستثماري في ليبيا خلال الفترة (1990-2010) بالمليون دينار، واختبرت المعادلة الأكثر توافقاً مع البيانات في كل حالة، وتبين أن قيمة الاستثمارات الكلية مثلتها معادلة من الدرجة الثالثة معنوية احصائياً (الجدول رقم 4 معادلة رقم 1) ، مما يعني أن مقدار التغير السنوي قد اتسم بالتذبذب وعدم الثبات خلال فترة الدراسة، وبمعدل نمو متزايد بلغ حوالي 17.3 % ومن معادلة الدرجة الأولى (الجدول رقم 4 معادلة رقم 2) تبين أن قيمة الانفاق الاستثماري تزايدت بمقدار

الاستثماري الزراعي تراوح بين 217.8 مليون دينار عام 1990 سنوي بلغ حوالي 416.3 مليون دينار، أي حوالي 14.3% من المتوسط السنوي لقيمة الإنفاق الاستثماري في ليبيا خلال تلك الفترة .

وهو ما يمثل 31.03% إلى الإنفاق الاستثماري الإجمالي وانخفض إلى حوالي 127 مليون دينار عام 2010 وهو ما يمثل 1.66 % من الإنفاق الاستثماري الإجمالي وهو ما يمثل بمتوسط سنوي بلغ حوالي 117.66 مليون دينار .

تطور الإنفاق الاستثماري الزراعي في ليبيا خلال الفترة (1990-2010):
 دراسة تطور الإنفاق الاستثماري الزراعي في ليبيا خلال الفترة (1990-2010) وكما هو موضح بالجدول (3) تبين أن الإنفاق

جدول (3) تطور الإنفاق الاستثماري الإجمالي والإنفاق الزراعي بالمليون دينار في ليبيا خلال الفترة (1990-2010)

السنة	الإنفاق الاستثماري الإجمالي	الإنفاق الاستثماري الزراعي	نسبة الإنفاق الاستثماري الزراعي الى الإجمالي %
1990	707.2	217.8	31.03
1991	723.3	236.2	32.66
1992	396.3	29.2	7.37
1993	405.2	194.9	48.1
1994	507.3	14.0	2.87
1995	318.9	5.9	1.85
1996	660.9	57.4	8.69
1997	847.1	173.7	20.51
1998	485.2	61.5	12.68
1999	794.1	53.5	6.74
2000	1541.0	41.2	9.16
2001	1539.0	194.8	9.72
2002	3701.7	183.7	4.96
2003	2664.1	121.7	4.57
2004	3581.4	104.0	2.90
2005	5996.9	106.0	1.77
2006	6854.5	108.0	1.58
2007	7718.7	125.0	1.62
2008	6856.7	127.0	1.65
2009	7143.3	133.5	1.61
2010	7613.7	127.0	1.66
المتوسط	*2613.7	*117.66	*5.5

*: متوسط هندسي

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، أعداد متقنة .

وفي مجال وصف البيانات فقد حسبت معادلات الاتجاه الزمني العام لقيمة الإنفاق الاستثماري الزراعي في ليبيا خلال الفترة (1990-2010) بالمليون دينار، واختيرت المعادلة الأكثر توفيقاً للبيانات في كل حالة وتبين أن قيمة الإنفاق الزراعي مثلتها معادلة من الدرجة الثالثة معنوية إحصائياً (الجدول رقم 4 المعادلة رقم 3) مما يعني أن مقدار التغير السنوي قد اتسم بالتذبذب وعدم الثبات خلال فترة الدراسة ومن معادلة الدرجة الأولى (الجدول رقم 4 المعادلة رقم 4) تبين أن قيمة

جدول (4) أفضل المعادلات المقدرة للاتجاه الزمني العام للاتفاق الاستثماري الإجمالي و الزراعي في ليبيا خلال الفترة (2010-1990)

م	المتغير التابع	المعادلة	F المحسوبة	R ² معامل التحديد
1	الاتفاق الاستثماري الإجمالي	$Y=2018.542 - 845.363X + 99.317X^2 - 2.153X^3$ ** (-2.352)** (-2.883)** (3.246)**	98.479	0.95
2	الاتفاق الاستثماري الإجمالي	$Y = -1672.207 + 416.310X$ (9.243)*	85.43	0.82
3	الاتفاق الاستثماري الزراعي	$Y=263.25 - 59.401X+5.74X^2- 0.156X^3$ (-2.482)** (2.298)** (-2.090)**	2.191	0.28
4	الاتفاق الاستثماري الزراعي	$Y= 119.147 - 0.135X$ (غير معنوية)	0.003	0

القيمة بين الاقواس تمثل قيمة (t) ، * ، ** تشير إلى مستوى المعنوية 0.01 ، 0.05 ،
تمثل X الزمن (1,2,3 ,....., 21) خلال الفترة (2010-1990) .
المصدر: حُسبت من الجدول رقم(3).

أما في مجال وصف البيانات وكما هو موضح بالجدول (6) فقد حسبت معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور قيمة القروض القصيرة الأجل بالمليون دينار، واختيرت المعادلة الأكثر توفيقاً للبيانات في كل حالة، وتبين أن قيمة القروض القصيرة الأجل أخذت اتجاهاً عاماً تصاعدياً بمعدل نمو متزايد بلغ حوالي 4.3%، وقد مثلتها معادلة من الدرجة الأولى معنوية إحصائياً (الجدول رقم 6 المعادلة رقم 1)، واتسمت قيمة القروض قصيرة الأجل بالتذبذب وعدم الثبات خلال فترة الدراسة، وتزايدت بمقدار سنوي بلغ حوالي 0.724 مليون دينار، أي حوالي 4.9 % من المتوسط السنوي لقيمة القروض الزراعية قصيرة الأجل في ليبيا خلال فترة الدراسة . وتُستخدم قروض قصيرة الأجل في تسيير العمليات الزراعية وشراء الأسمدة والبذور كالأعلاف والمبيدات وتُسترد هذه القروض خلال سنة من تاريخ الحصول عليها .

تطور الائتمان الزراعي في القطاع الزراعي الليبي خلال الفترة (2010-1990):

تبين من الجدول (5) أن مجموع القروض الزراعية بلغ حوالي 1170.15 مليون دينار خلال الفترة (1990 - 2010) وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 58.25 مليون دينار وشملت .

القروض قصيرة الأجل في ليبيا خلال الفترة (1990 - 2010):

تطور القروض قصيرة الأجل في ليبيا خلال الفترة (1990-2010) (تبين من الجدول (5) أن قيمة القروض قصيرة الأجل قد زادت من حوالي 7.5 مليون دينار عام 1990 إلى حوالي 23.1 مليون دينار عام 2010 وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 14.76 مليون دينار وكان مجموعها حوالي 310 مليون دينار خلال فترة الدراسة .

جدول (5) تطور قيمة قروض المصرف الزراعي الممنوحة بالمليون دينار في ليبيا خلال الفترة (1990-2010)

السنة	القروض قصيرة الاجل	القروض متوسطة الاجل	القروض طويلة الاجل	أجمالي القروض الزراعية
1990	7.5	4.8	6.8	19.1
1991	11.4	3.6	3.5	18.5
1992	6.1	3.4	2.8	12.3
1993	13	2.1	1.0	16.1
1994	9.4	1.8	0.7	11.9
1995	13.4	2.7	2.1	18.2
1996	11.5	8.7	3.9	24.1
1997	10.4	6.2	2.1	18.7
1998	12.7	5.1	3.1	20.9
1999	14.7	10.5	2.0	27.2
2000	25.8	10.2	1.4	37.4
2001	19.2	11.1	6.2	36.5
2002	9.0	54.5	55.0	118.5
2003	3.7	24.1	52.2	80.0
2004	17.3	33.6	27.7	78.6
2005	9.9	116.9	24.85	151.65
2006	10.0	84.9	38.6	133.5
2007	26.6	103.4	86.6	216.6
2008	26.0	56.0	35.0	117.0
2009	29.3	2.7	0.6	32.6
2010	23.1	10.2	0.7	34.0
المتوسط	14.76	26.5	16.99	58.25
المجموع	310	556.5	356.85	1170.15

المصدر: المصرف الزراعي، التقرير السنوي، طرابلس، ليبيا، أعداد متفرقة.

القروض متوسطة الأجل في ليبيا خلال الفترة (1990-

2010):--

بلغ حوالي 14.4 % وقد مثلتها معادلة من الدرجة الثالثة معنوية احصائياً (الجدول رقم 6 المعادلة رقم 2) حيث اتسمت قيمة القرض متوسطة الأجل بالتذبذب وعدم الثبات خلال فترة الدراسة، ومن معادلة الدرجة الأولى (الجدول رقم 6 المعادلة رقم 3) تبين أن قيمة القروض متوسطة الأجل تزايدت بمقدار سنوي بلغ حوالي 3.244 مليون دينار . أي حوالي 12.2 % من المتوسط السنوي لقيمة القروض الزراعية متوسطة الأجل في ليبيا خلال فترة الدراسة. وتستخدم القروض الزراعية متوسطة الأجل في شراء الجرارات والآلات الزراعية وتربية المواشي وإنشاء المزارع السمكية وتُسدّد هذه القروض بعد خمس سنوات من الحصول عليها

بدراسة تطور القروض متوسطة الأجل في ليبيا خلال الفترة (1990 - 2010) تبين من الجدول (5) أن قيمة القروض متوسطة الأجل قد زادت من حوالي 4.8 مليون ديناراً عام 1990 إلى حوالي 10.2 مليون دينار عام 2010 وبمتوسط سنوي بلغ حوالي 26.5 مليون دينار وكان مجموعهما حوالي 556.5 مليون دينار خلال فترة الدراسة . أما في مجال وصف البيانات وكما هو موضح بالجدول (6) فقد حسبت معادلات الاتجاه الزمني العام تطور قيمة القروض متوسطة الأجل بالمليون دينار واختيرت المعادلة الأكثر توثيقاً للبيانات في كل حالة وتبين أن قيمة القروض متوسطة الأجل اخذت اتجاهاً عاماً تصاعدياً بمعدل نمو متزايد

جدول (6) افضل المعادلات المقدرة للاتجاه الزمني العام للقروض الزراعية في ليبيا خلال الفترة (1990-2010) (2010)

م	المتغير	المعادلة	F المحسوبة	R ² معامل التحديد
1	قروض قصيرة الأجل	$Y = 6.793 + 0.724X$ (3.312)**	10.971	0.37
2	قروض متوسطة الأجل	$Y = 44.561 - 24.870X + 3.257X^2 - 0.102X^3$ (-2.459)** (3.086)** (-3.215)**	7.901	0.59
3	قروض متوسطة الأجل	$Y = -9.187 + 3.244X$ (2.994)**	8.963	0.32
4	قروض طويلة الأجل	$Y = 31.948 - 17.348X + 2.264X^2 - 0.071X^3$ (-2.419)** (3.025)** (3.182)**	6.531	0.53
5	قروض طويلة الأجل	$Y = -3.926 + 1.902X$ (2.474)**	6.119	0.24

القيمة بين الاقواس تمثل قيمة (t) ، * ، ** تشير إلى مستوى المعنوية 0.01 ، 0.05 ،
تمثل X الزمن (1,2,3 , 21) خلال الفترة (1990-2010) .
المصدر: حُسبت من الجدول رقم(5)

القروض طويلة الأجل في ليبيا خلال الفترة (1990-2010) - هذه القيم أو ربما لصعوبة الحصول عليها أو ربما لتوجيهها في غير مجال طلب الحصول عليها نتيجة لعدم متابعة التوجيه والتنفيذ في مجال صرف هذه القروض وفرض عقوبة جزائية على المخالفين.

المراجع:
الدايخ، عبد العالي ابوحويش(2004)، دراسة اقتصادية لإنتاج واستهلاك الدواجن في ليبيا ، رسالة دكتوراه ، كلية الزراعة ، جامعة الاسكندرية.
الهيئة العامة للمعلومات والتوثيق ، نتائج التعداد العام للسكان ، طرابلس ، ليبيا ، سنوات متفرقة.
بوعروشة، مسعودة(2013)، المعوقات والمحركات للتنمية الزراعية في ليبيا، رسالة دكتوراه، جامعة شافيلد هالم، بريطانيا.
جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الكتاب الإحصائي السنوي ، الخرطوم ، أعداد متفرقة.
علي، جميلة اكريم(2016)، دراسة اقتصادية لدور التجارة الخارجية في التنمية الزراعية في ليبيا خلال الفترة (1990-2010)، رسالة ماجستير، قسم الاقتصاد الزراعي، كلية الزراعة ، جامعة عمر المختار، ليبيا.
وزاره التخطيط ، المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية ، طرابلس ، ليبيا ، أعداد متفرقة .

دراسة تطور القروض طويلة الأجل في ليبيا خلال الفترة (1990-2010) - تبيين من الجدول (5) أن قيمة القروض طويلة الأجل قد تناقصت من حوالي 6.8 مليون دينار عام 1990 إلى حوالي 0.7 مليون دينار وبمتوسط بلغ حوالي 16.99 مليون دينار خلال فترة الدراسة. أما في مجال وصف البيانات فقد حسبت معادلات الاتجاه الزمني العام لتطور قيمة القروض طويلة الأجل بالمليون دينار، وكما هو موضح بالجدول(6)اختيرت المعادلة الأكثر توثيقاً للبيانات في كل حالة وتبين أن قيمة القروض طويلة الأجل أخذت اتجاهها عاماً تصاعدياً بمعدل نمو متزايد بلغ حوالي 9.6 % وقد مثلتها معادلة من الدرجة الثالثة معنوية احصائياً(الجدول رقم 6 المعادلة رقم 4) حيث اتسمت قيمة القروض طويلة الأجل بالتذبذب وعدم الثبات، ومن معادلة الدرجة الأولى(الجدول رقم 6 المعادلة رقم 5) تبيين أن القروض طويلة الأجل تزايدت بمقدار سنوي بلغ حوالي 1.902 مليون دينار أي حوالي 11.2 % من المتوسط السنوي لقيمة القروض الزراعية طويلة الأجل في ليبيا خلال الفترة (1990-2010). وتستخدم هذه القروض في استصلاح الأراضي وبناء المباني الزراعية والحظائر وحفر الآبار الكبيرة، وتكون فترة الاسترداد لهذا النوع من القروض حوالي 15 سنة من تاريخ الحصول عليه، وربما يتبين من حجم الائتمان والتمويل في القطاع الزراعي أن هذا الإقراض لم يكن له دوراً ايجابياً في تحقيق التنمية وزيادة الإنتاجية والإنتاج وربما يكون ذلك بسبب تواضع